الخلاف النحوي في الأسماء المرفوعة
في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية
لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ)

أ.د.علي كاظم المشري& م.باحث: عماد جبار رحمن
كلية الآداب /جامعة القادسية

الخلاصة:

يتناول هذا البحث بعض مسائل الخلاف النحوي في باب الأسماء المرفوعة في كتاب (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠)، وهذا المصنف هو أحد شروح (ألفية ابن مالك) وهو مليء بمسائل الخلاف التي قامت بين النحاة، حيث أورد الشاطبي كثيراً منها في تضاعيفه، فلا يكاد بابٌ نحوي يخلو منها، ولوضوح هذه الظاهرة في هذا المصنف وكثرة مسائلها، اختار البحث بعضاً منها في باب الأسماء المرفوعة لتكون منطلقاً للدرس، والتحليل.

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، و الصلاةُ ، و السلامُ على أشرفِ الأنبياءِ ، و المرسلينَ سيدِنا محمدٍ وعلى آلِهِ الطيِّبينَ الطاهرينَ .

وبعد : يحتل الخلاف النحوي مكانةً متميزةً في مجال البحث اللغوي ، فقد شغل الباحثين العرب، وحضي باهتمامهم فراحوا يحددون مسائله ويعالجون قضاياه في ضوء أسس،و قواعدَ علميةٍ ، تتمثل بالسماع ،والقياس، وقد أشبع هؤلاء مسائله،و قضاياه تفسيراً ،و تحليلاً ،وتوجيهاً ، وقدموا في ذلك مصنفات انتظمت جلّ المسائل الخلافية التي تنازع حولها النحويون ، ومن هذه المظان كتاب (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي) وهو شرح على ألفية (ابن مالك)، فقد حفل هذا المصنف بالمسائل الخلافية التي قامت بين النحاة ، سواء أ كانوا نحاةَ البصرة أم نحاةَ الكوفة ، أم بين نحاة المذهب الواحد، وقد أورد الشاطبي كثيراً منها في تضاعيفه، فلا يكاد بابٌ نحوي يخلو من هذه المسائل، ولوضوح هذه الظاهرة في هذا المصنف ، اختارها البحث لتكون منطلقاً للدرس، والتحليل، وميداناً للبحث، و التنقيب .

وقد تناول هذا البحث بعضاً من هذه المسائل التي وردت في باب الأسماء المرفوعة ، فقد اشتمل على أربع مسائل ، هي : الخلاف في رافع المبتدأ و الخبر ، والخلاف في تقديم الخبر على المبتدأ ، و الخلاف في تقديم الفاعل على فعله ، و الخلاف في جمع فاعل (نِعْمَ ، و بِئْسَ) مع مُميِّزه ، وقد استقى هذا البحث مادة دراسته من أهمّ المصادر النحوية في المكتبة العربية انطلاقاً من الكتاب ومروراً بما بعده ، مستعيناً - في الوقت نفسه – ببعض الدراسات الحديثة .

أوّلاً : الخلاف في رافع المبتدأ والخبر :

في هذه المسألة خلاف معروف عالجته مظان الخلاف(١) ، وقدْ ذكره الشاطبي (ت٧٩٠هـ) عندما شرح قول ابن مالك (ت ٦٧٢هـ):

ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رَفْعُ خبرٍ بالمُبتدا (٢)

قال : ((وفي المسألة خلاف شهير جملته خمسةُ مذاهب))(٣) :

أحدها : ((أنّ العامل للرفع في المبتدأ الابتداء ، والعامل في الخبر المبتدأ))(٤) وهذا القول للبصريين (٥) ، وقد تبنّاه ابن مالك في هذا النظم ، قال الشاطبي : ((وهذا مذهب جمهور البصريين ، ولأجل أنّه الصحيح عنده بنى عليه ، واعتمده))(٦) .

والسبب الذي دعا ابن مالك إلى التعلُّق بهذا الرأي ((أنّ أصل العمل الطلب والمبتدأ طالب للخبر طلبًا لازمًا اختصاصيًا ، فيعمل فيه ... فإذا طلب لفظ ما لفظاً آخر وكان طلبه له اختصاصيًا ، ولم يقع منه موقع الجزء عمل فيه))(٧) قال الشاطبي : ((وإن كان ليس بفعل ، ولا معناه معنى الفعل ، فصحيح أن ينسب إليه العمل لأنّ أصل العمل الطلب))(٨) .

((والثاني : أنّ الابتداء رافع للمبتدأ ، والخبر معاً))(٩) وقد نُسب هذا المذهب إلى ((الأخفش (١٠) (ت ٢١٥هـ) ، وابن السرّاج (ت ٣١٦هـ) ، والرّماني(١١) (ت٣٨٤هـ)))(١٢) ((والثالث : أنّ الابتداء رافع للمبتدأ ، وهو والمبتدأ معاً رافعان للخبر))(١٣) ، وهذا مذهب المبرد (١٤) (ت ٢٨٥هـ) ، وأبي إسحاق الزجاج (١٥) (ت٣١١ه)،وابن السّراج (١٦) ، وابن جنّي(١٧) (ت ٣٩٢هـ) .

والرابع هو : ((أنَّ المبتدأ ، والخبر رفع كلّ واحدٍ منهما صاحبه ، وهو مذهب الكوفيين ، ومن الناس مَنْ يحكي عنهم أنَّ المبتدأ يرتفع بما يعود عليه من الخبر ، والذي حكى ابن الانباري ، والمحققون عنهم هو الآخر))(١٨) والذي يظهر من هذا النّص أنَّ الشاطبيَّ جمع فيه قولين للكوفيين ، أحدهما : أنَّ المبتدأ ، و الخبر ترافعا ، وقد نقله عن الانباري ، وبقية المحققين ، وهو صحيح (١٩) ، فقد ذكره العكبري(٢٠) (ت ٦١٦هـ) وابن مالك (٢١) ، والرضي (٢٢) (٦٨٨هـ) .

والقول الآخر هو: أنَّ المبتدأ مرفوع بما يعود عليه من الذكر الذي في الخبر ، قال السيوطي (ت ٩١١هـ) : ((وللكوفيين قول آخر : أنَّ المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو : (زيدٌ ضربتُه) ، لأنّه لو زال الضمير، انتصب ، فكان الرفع منسوبًا للضمير فإذا لم يكن ثَمَّ ذكر نحو : القائم زيدٌ، ترافعا))(٢٣) .

والخامس : أنّ الابتداء رافع للمبتدأ ، والخبر معاً لا مطلقاً بل يرفع المبتدأ بغير واسطة ويرفع الخبر بواسطة المبتدأ ، وهو اختيار الانباري(٢٤)))(٢٥) .

وممّا مرّ يظهر أنَّ الشاطبي أوجز الكلام في هذه المسألة مكتفياً بالإشارة إلى المذاهب التي دارت حولها من دون مناقشتها ، إلاّ ما ذكره من حجّة تؤيد رأي الناظم ، وقد مرّت في صدر الحديث عن هذه المسألة ، ويبدو أنّ الذي منع الشاطبي من تفصيل الآراء وشرحها هنا هو أنّ هذه المسألة لا يجنى منها كبير فائدة على حد تعبيره

قال : ((والمسألة طويلة ، والخلاف فيها ...لا يبنى عليه في التفريع فائدة ، فالأوْلى فيها ، وفي أمثالها ترك الاشتغال بالرّدِّ والترجيح ... فَلْنضرب عن ذكر الحجج واستيعابها صفحًا))(٢٦) .

ومن هذا يظهر أنّ الشاطبي لم يتبنَّ أيّاً من هذه المذاهب إلاّ أنّه بعد ما اختتم القول بها بَيّن أنّ العامل الحقيقي في المبتدأ ، والخبر هو المتكلم لا غير ، وإنّما نسبوا العمل إلى الألفاظ ، لضبط القوانين النحوية ، وقد استمد هذا الرأي من قول ابن مالك : ((ورفعوا مبتدأ بالابتدا)) فالضمير عائد إمّا على العرب ، أو على النحاة ((وعلى كلا التقديرين فمعنى الكلام أنّهم هم الرّافعون لهما بسبب وجود الابتداء، والمبتدأ))(٢٧).

ثانياً : الخلاف في تقديم الخبر على المبتدأ (٢٨)

الخبر عنصر مهمّ من عناصر الجملة الاسمية العربية ، يتفاعل مع المبتدأ ، ليتمخض عنهما معنىً يحسن السكوت عليه .

قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) : ((اعلم أنَّ خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ، ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً))(٢٩) ورتبة الخبر – كما هو معلوم – تأتي بعد المبتدأ ، فهو ثانٍ في

التركيب النحوي ، لكن قدْ يُقدّمُ الخبر على المبتدأ جوازاً فيهجر رتبته ، وهو ما يسميه (د. تمّام حسّان) الرتبة غير المحفوظة (٣٠) .

وهذا التقديم جَعَل النحاة ، يختلفون حوله بين مؤيدٍ ورافض ، وقد عالج الشاطبي هذا الخلاف تحت قول ابن مالك (٣١) .

والأصلُ في الأخبار أنْ تُؤخرا   وجوّزوا التقديم إذْ لا ضررا

إذْ قال : ((والضمير في ((جَوّزوا)) إمّا أنْ يعود على العرب ، وإمّا على النحويين ، فإن كان عائداً على النحويين ، فيريد بالنحويين أهل البصرة ، فإنّ الكوفيين منعوا تقديم خبر المبتدأ عليه))(٣٢) . وقد اكتفى بهذا الإجمال، ولم يذكر أيّ قولٍ لسيبويه(٣٣) ، أو أيِّ أحدٍ من أتباعه ، وكذا الحال مع الكوفيين ، فَنَصُّه يوحي بأنَّهم مجمعون على منع التقديم بصورةٍ مطلقةٍ ، وفيه نظر ، فقد ((نُقل عن الكسائي (ت ١٨٩هـ) ، والفراء (ت٢٠٧هـ) أنّهما يجيزان التقديم إذا لم يكن الخبر مرفوعاً نحو : ((ضربته زيدٌ) ويمنعان ذلك مع المرفوع نحو ؛ (قائمٌ زيدٌ)))(٣٤) لكنّ البصريين يجيزون ذلك سواء أ كان الخبر مفرداً أم جملةً (٣٥) .

والحجة التي تعلق بها الكوفيون ، وأقاموا عليها رأيهم في منع تقديم الخبر هي : ((أنّ ذلك يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ، ألا ترى أنّك إذا قلت : (قائمٌ زيدٌ) كان في (قائم) ضمير يعود على (زيد) ... فقد تقدّم ضمير الاسم عليه ، والأغلب أنّ رتبة الضمير العائد على الاسم بعد ذلك الاسم، فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه))(٣٦) .

ثم قال الشاطبي : ((وإن كان عائداً على العرب [يعني عود الضمير في (جوّزوا)] فهو إشعار بوجود ذلك سماعاً ، وقيام الحجة به على الكوفيين ، وذلك قدْ أتى في النظم ، والنثر ، فقد قالوا : ((مشنوءٌ منْ يشنؤك))(٣٧) فمشنوء خبر المبتدأ الذي هو : (مَنْ يشنؤك) وقد عاد منه الضمير على متأخّر ...

وقال الشاعر (٣٨) :

بنونا بنو أبنائها ، وبناتنا   بنوهُنَّ أبناء الرجال الأباعد

وأيضاً إن منَعُوه لأجل عود الضمير على ما بعده على الجملة ، فذلك الذي يوجب جوازه لِما جاء في كلام العرب من ذلك ، فقد قالوا : ((في بيته يؤتى الحكم))(٣٩)... وفي التنزيل الكريم : چ ڤ ڨ ڨ ڤ چ[طه /٦٧] ... وقال : الأعشى ميمون(٤٠) :

أصاب الملوك فأفناهم   وأخرج من بيته ذا جَدَنْ

وهذا أكثر من أن يحصى))(٤١) . وبعد هذا رجح الجواز في التقديم ، وهو ما استند عليه البصريون ، وارتضاه الناظم ، والحجة التي استدّل بها الشاطبي ، وأقام عليها رأيه في جواز تقديم الخبر ، هي أَمْنُ اللبس ، فإذا عُيِّنتْ للمبتدأ رتبته ، جاز تأخره ، وإذا لم تُعيّن ، لم يجز ذلك (٤٢) .

ويبدو أنّ القول به صحيح ؛ لأنّ البصريين بنوه على منهج كلام العرب فلم يخرجوا عن الأطر اللغوية التي حدد العرب أبعادها ، وكشفوا عن جوانبها فقد اعتمد البصريون على أساس السماع ، ولم يخرجوا عن نطاقه ، ومعلومٌ أنّ هذا منهج الكوفيين إذ المعروف عنهم أنّهم ((لو سمعوا بيتاً ، واحداً فيه جواز شيء مخالفٍ للأصول جعلوه أصلا ، وبوّبوا عليه بخلاف البصريين))(٤٣) .

وإذا كان هذا ديدنهم ، فلِمَ خالفوا هنا مع كثرة ورود المسموع في ذلك نثرًا ، ونظمًا ؟ فضلاً عن أنّهم قد ذهبوا إلى أنّ الخبر يرفع المبتدأ ، وإذا كان رافعاً له ، فلم لا يتقدم عليه ؟ .

ثالثاً : الخلاف في تقديم الفاعل على فعله :

قال ابن جني : ((اعلم أنّ الفاعل عند أهل العربية ، كلُّ اسمٍ ذكرته بعد فعلٍ ، وأسندْتَ ونسبْت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ... واعلمْ أنَّ الفعل لابُدَّ له من الفاعل ، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل))(٤٤) . من هذا النصّ يتضح أنَّ رتبة الفاعل تأتي بعد الفعل ، فلا يتقدم عليه إلاّ أنَّ قسمًا من النحاة

خالفوا هذا المعيار ، فجوّزوا التقديم ، وهؤلاء هم الكوفيون ، و قد ذكر الشاطبي ذلك ، وسلط عليه الضوء عند شرحه لقول ابن مالك(٤٥) :

وبعدَ فعلٍ فاعلٌ ، فإنْ ظهرْ فهو ، وإلاّ فضميرٌ استترْ

قال : ((ويجيز الكوفيون تقديمه ، فيقولون : الزيدانِ قام ، والزيدونَ قام ، على تقدير : قام الزيدانِ ، وقام الزيدونَ))(٤٦) .

ولم يذكر رأي البصريين ، في هذه المسألة ، مكتفياً برأي الكوفيين ، والحال أنّ البصريين يذهبون إلى منع ذلك قال ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) : ((البصريون لا يجيزون تقدم الفاعل قبل الفعل في اضطرارٍ ، ولا غيره))(٤٧) ويبدو أنّ سبب عدم ذكره رأي البصريين يرجع لأمرين : أحدهما : أنَّ الناظم يقول بالمنع ، ورأيه يمثّل رأي البصريين ، والآخر : أنّ الشاطبي بصريُّ الرأي ، والمذهب في أغلب مسائل مقاصده ، فهو يمثلهم ، فيكون هذا كافيًا في عدم ذكرهم ، والدّليل على هذا أنّه في بعض المسائل يتكلم بلسان البصريين في مُحاججة الكوفيين ، مستخدماً ضمير المتكلم عند ذكر رأي البصريين ، وضمير المخاطب مع الكوفيين ، وخير دليلٍ على ذلك ما نلحظه عند عرضه للخلاف القائم بين المذهبين في رفع خبر (إنّ) ، فقد افترض سؤالاً ، ثم أجاب عنه ،قائلاً : ((فالجواب أنّ المنادى ليس بمنصوب بـ (يا) لا عندكم ، ولا عندنا))(٤٨)

وأوضح من هذا ما صرّح به في باب الفاعل على ما اقرَّ به الكوفيون من أنَّ الجملة قد تقع فاعلاً قال : ((فإن قيل : هذا إقرار بمذهب الكوفيين قيل : إن أرادوا بما أجازوا هذا المقدار ، فنحن نوافقهم عليه ، ولا يبقى بين الفريقين خلاف ، فإنْ أرادوا غير ذلك ، فلا نقول به))(٤٩) .

فأنت تلاحظ أنّه يستخدم ضمير المتكلم عندما يذكر قول البصريين ، وضمير المخاطب عند ذكر الكوفيين ، ولم يكن الشاطبي بدعاً من النحاة في ذلك ، بل هذا حال أغلب النحاة عند تبنّيهم لمذهبٍ معينٍ ، فهذا ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) يصنع الأمر عينه ، فينوب عن البصريين ، ويردُّ على أقوال الكوفيين في هذه المسألة ، فيقول : ((وثمرةُ الخلاف أنهم يُجيزون في فصيح الكلام : ((الزيدون قام)) على تقدير : قام الزيدون ، ونحن لا نُجيز ذلك إلاّ في ضرورة الشعر))(٥٠) .

لذلك اكتفى الشاطبي بذكر الكوفيين دون سواهم .

ثم طفق يذكر ما استدلّ به الكوفيون على جواز التقديم ، فقال : ((واستدلوا على ذلك بمجيئه في الشعر ، كقول الزباء(٥١) : ((ما للجمال مشيها وئيدا)) فالتقدير: وئيداً مشيها(٥٢) ...

وقول النابغة (٥٣)

ولابُدَّ من عوجاءَ تهوي براكبٍ إلى ابن الجُلاح سيرُها الليلَ قاصدِ

التقدير: قاصدٍ سيرُها))(٥٤) .

ثم بيّنَ أنّ الناظم أجاب عن كلِّ هذا : بأنَّ الفاعل لابُدَّ منه بعد الفعل ، فهو إمّا أنْ يكون ظاهراً ، نحو : قام زيدٌ ، وإمّا مقدّراً ، نحو : زيدٌ قام ، فلا فعل من دون فاعل .

وبهذا ردَّ كلَّ ما استدل به الكوفيون من جواز التقديم (٥٥) ، ثم قال : ((وإذا ثبت ، فكلُّ ما تُوهِّم أنّ الفاعل فيه مقدّم ، فليس كذلك ، بل الفاعل فيه ضمير مستتر في ذلك الفعل ، أو في الاسم الذي بمعناه ، فقولها : ((ما للجمال مشيها وئيداً)) فاعل (وئيد) فيه ضمير مستتر عائد على (مشيها) على أن يكون مشيها مبتدأ خبره محذوفٌ ، وهو العامل في وئيدا ، كأنّه قال : مشيها حصل وئيدا ، أو ظهر ، نظير ما تأوّل سيبويه قوله (٥٦) : ((يا ليتَ أيّامَ الصبَّا رواجعا)) كأنّه قال : أقبلتْ رواجعا ... فكلُّ هذا دخل تحت قوله : ((وإلاّ فضميراً استتر)) فإليه يرجع ما تقدم من التأويلات ، وما كان نحوها ، فهو إشارة منه حسنةٌ في المسألة))(٥٧) . وبهذا ختم الشاطبي القول في المسألة ، ويظهر أنّه مؤيد لِما ارتضاه ابن مالك ، وهو عدم جواز التقديم . ولعل هذا هو السّليم ؛ لعدة أوجه ذكرها النحاة :

منها : أنّ الفعل لا يرفع ((فاعلين إلاّ على جهة الإشراك نحو : قام عبدُ الله وزيدٌ))(٥٨) ومنها : ((أنّك تقول : رأيت عبدَ الله قام ، فيدخل على الابتداء ما يزيله ، ويبقى الضمير على حاله .

ومن ذلك أنّك تقول : عبدُ الله هل قام ؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله))(٥٩) . كما ردَّ النحاة على ذلك أيضاً : ((بدلالة التقديم ، والتأخير ، فأنت تقول : حضر المسافرون ، ثُمّ تقول المسافرون حضروا ، فلو كان العمل واحداً عند التقديم ، والتأخير ما اختلف التعبيران))(٦٠) .

يضاف إلى ما تقدم أنّه إذا أعربت الاسم المتقدم في مثل : (زيدٌ يبقى أحبُّ إليَّ من أنْ يسافرَ) فاعلاً ، وقعت في إشكالية إعرابه ، فإنهّ سيكون له إعرابان ، أحدهما : فاعلاً للفعل ، والآخر : مبتدأ (٦١) .

وقصارى القول أنّ الوظيفة النحوية التي يقوم بها المبتدأ تباين وظيفة الفاعل ؛ لذلك ؛ لا داعي إلى المزج بين الوظيفتين ، جاء في النحو الوافي : ((إنّ مهمة المبتدأ البلاغية تختلف عن مهمة (الفاعل) ، فلا معنى للخلط بينهما ، وإزالة الفوارق التي لها آثارها في المعنى))(٦٢)

رابعاً : الخلاف في جمع فاعل (نِعْمَ ، وبِئْسَ) مع تمييزه :

ذكر الشاطبي هذا الخلاف ، وبيّن أنّ النحاة تفرقوا في معالجته إلى ثلاث فرق : إحداها : تقول : بالمنع ، والثانية : تقول بالجواز ، والثالثة فرقت في المسألة بين كون التمييز من لفظ الفاعل ، أو من سواه ، فإن كان من لفظه امتنع الجمع ، وإن لم يكن منه جاز .

قال : ((والخلاف المشتهر بينهم هو أنَّ طائفةً منعوا من الجمع بينهما ... وهو ظاهر كلام سيبويه إذ قال حين ذكر الوجهين في (نِعْم) : فنعم تكون مرةً عاملةً في مضمر يفسره ما بعده ، فيكون هو ، وهي بمنزلة (وَيْحَهُ ، ومِثْلهُ) ثم يعملان في الذي فسر المضمر عملَ (مثله ، و ويحه) إذ قال (٦٣) لي مثله عبدًا(٦٤) . يعني : يلزمه التفسير كما لزم في : ويحهُ رجلاً وعبْداً ، فنقول : نعْم رجلاً زيد ، قال : ومرة أخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه(٦٥) أي لا تجاوزه إلى مفسر استغناءً به عنه ، بهذا تعلّق منْ زعم أنّ مذهب سيبويه المنع))(٦٦) ومنهم السيرافي (٦٧) (ت ٣٦٨هـ) وابن يعيش (٦٨) (ت ٦٤٣هـ) .

والحجة التي ركن إليها هؤلاء ، هي أنّ الجمع بينهما ((جمعٌ بين العوض والمعوض منه ، ولا فائدة فيه ، إذ هو تفسير المفسرِّ ، فذكرهُ ، فضل فامتنع لذلك))(٦٩)

ومن ثَمَّ ذكر الطائفة الثانية التي خالفت سيبويه ، فأجازت الجمع ، فقال : ((ومنهم من أجاز ذلك ، منهم المبرد (٧٠)، وابن السراج(٧١) وظاهر الفارسي في الإيضاح(٧٢) وشبّه ذلك المبرد ، وابن السراج بقولهم : لي من الدراهم عشرون درهمًا))(٧٣) وما نسبه الشاطبي إلى هؤلاء صحيح .

ثم بين الرأي الثالث في المسألة ونسبه إلى ابن عصفور قال : ((ولا بن عصفور (ت ٦٦٩هـ) قول(٧٤) ثالث بالتفرقة بيْن أن يكون التمييز من لفظ الفاعل ، فيمتنع ، أو من لفظٍ غير لفظه ، فيجوز إذا أفاد معنىً زائداً على ما دلّ عليه الفاعل))(٧٥) . ولم يتبنّ ابن مالك أيّاً من هذه الآراء في نظمه لكنه مَال إلى الجواز في (شرح التسهيل) مستدلاً له بالقياس والسماع . وقد بنى فكرة القياس على ما سُمِع عن العرب ، وجعل من ذلك قولهم: له من الدراهم عشرون درهماً ، وكذلك قوله تعالى : (إنّ عدّةَ الشهور عند الله اثنا عشر شهراً- التوبة ٣٦) ، وكذلك: چ ۏ ۏ ۇ ۋ ۋ ۆ ۆ چ [الأعراف /١٥٥] ، فهو يرى أنّ الوظيفة التي نيطت بالتمييز هنا لم تكن إزالة الإبهام ، وإنّما هي القيام بدور التوكيد (٧٦) (وأمّا السّماع فمنه في (كتاب البخاري) في حديث عبد الله بن عمر : ((فيسألها عن بعلها ، فتقول له : نعم الرجلُ من رجلٍ ، لم يطأ لنا فراشاً ، ولم يفتّش لنا كنفًا مذِ ابتنا))(٧٧) وأدخل (مِنْ) على المفسِّر ، وقالوا : ((نعم القتيل قتيلا أصلح الله به بين فئتين))(٧٨) ...

وقال المغيرة بن حبناء التميمي (٧٩) :

فنعم الخلف كان أبوك فينا وبئس الخلف خلفُ أبيك خلفا

وقال الآخر (٨٠) :

ذريني أصطبح يا بكْرُ إنّي رأيت الموت نقّب عن هشامِ
تخيّره ، ولم يعدل سواه ونعم المرء من رجل تهام

استشهد بهذا بعضهم على المسألة ؛ لأنّ (من) زائدة))(٨١) .

ثم بيّن الشاطبي حجة المانع من القياس ، وذكر أنّها تقوم على القياس ، والسماع .

أمّا القياس ، فإنّ ما استشهد به على جواز الجمع إنّما جاء على أصله وهو إيضاح الإبهام ، فلمْ يمتنع مجيء التمييز ؛ لأنّ الإبهام المطلوب تفسيره باقٍ(٨٢)

وأمّا السماع ، فالنقل فيه قليل ، وقد أنشد المؤلف [يعني ابن مالك] بيتاً آخر(٨٣) ...في نحو ذلك أيضاً(٨٤) :

ولقد علمت بأنّ دينَ محمدٍ من خير أديان البرية دينا (٨٥)

وجعل الشاطبي هذا السماع نادراً ، فقال : ((وهذا كله نادر ، ومنه ما هو في الحديث ، والاستشهاد به ، كما ترى))(٨٦) . وما استشهد به بعضهم بقول الشاعر : ((ونعم المرء من رجل تهام)) ، فقد رَدَّه الشاطبي بأنّ (((مِنْ) لا تدخل على تفسير (نعْم) بوجه ... [لأنها] لا تدخل إلاّ في موضع يصحُّ فيه التَّبعيض ، أو يكون أصل التمييز فيه الجر بـ (من) نحو : ((للّه دَرُّه فارساً)) ... ، وليس هذا البيت كذلك))(٨٧) . وبه رَدّ على ابن عصفور ، فقال : ((وأمّا مذهب ابن عصفور ، فكأنه عوّلَ على المنع إلاّ في مثل : (ونعمَ المرءُ من رجل تهام) ، وقدْ تقدّم ما فيه))(٨٨) أي تقدّم ما فيه من عدم موافقة المسألة . وأيضاً جعل من النادر الحديث الشريف (٨٩) و ((قولهم : ((نعم القتيل قتيلاً صفته كذا)) لتقييده التمييز ... فخَرَجَ أكثر ما ذُكر من الشواهد عن المسألة ... وإذا انهدمت قاعدة السماع ، والقياس ، لم يبق ما يُعّول عليه في الجواز))(٩٠) . والرأي الذي تبناه الشاطبي في هذه المسألة هو منع الجمع بين الفاعل ، والتمييز ، فهو يرى أنَّ الإتيان بالتمييز هنا ((لا فائدة له بحال ، لا أصلاً ولا فرعًا ، وهذا فرق صحيح لمن تأمله))(٩١) ولعل القول به سليم ؛ لأنّه ((لو كان مقولاً ، لسمع لكنّه لم يُسمع إلاّ نادراً في الشعر الذي هو محل الضرورة فدلّ على أنَّ العرب تمتنع منه قصداً))(٩٢) . جاء في (معاني الأبنية في العربية) : ((لغة الشعر لغة خاصة تضطر صاحبه إلى أن يرتكب مالا يرتكبه غيره من أرباب القول))(٩٣) .

الهوامش:

(١). ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين ، والكوفيين (كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري) تح : محمد محي الدين عبد الحميد : ١/ ٤٤ ، م (٥) ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين ، والكوفيين (أبو البقاء العكبري) ، تح : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ص ١٢٦ ، م (٧) .

(٢). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (إبراهيم بن موسى الشاطبي) ، تح : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، وآخرين : ١/ ٦١٣ .

(٣). نفسه :/ ١ /٦١٥.

(٤). كتاب معاني القرآن (أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط) (ت٢١٥ه) تح:د هدى محمود قراعة : ٩/١ .

(٥). ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد (بهاء الدين بن عقيل) ، تح : محمد كامل بركات : ١/ ٢٠٥ .

(٦). ارتشاف الضرب من لسان العرب (أبو حيان الأندلسي) ، تح : د. رجب عثمان محمد ، ٣/ ١٠٨٥ .

(٧). الأصول في النحو (محمد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي) تح : د. عبد الحسين الفتْلي : ١/ ٥٨ .

(٨). ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب (أبو البقاء العكبري) تح : غازي مختار طليمات : ١/ ١٢٦ ، ١٢٩ .

(٩). ينظر : شرح التسهيل (ابن مالك) تح : د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون : ١/ ٢٧٢ .

(١٠).ينظر : شرح الرضي على الكافية (محمد بن الحسن الأستراباذي) تح : يوسف حسن عمر : ١/ ٢٢٧.

(١١).همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (جلال الدين السيوطي) تح : د. عبد العال سالم مكرم : ٣١٢/١ .

(١٢).نفسه : ١/ ٦١٥ ، ٦١٦ .

(١٣).ينظر في هذه المسألة : الإنصاف : ٦٥/١ ، المسألة (٩) ، والتبيين (العكبري) ص ١٥٢ المسألة (٣٢)

(١٤).ارتشاف الضرب : ١١٠٨/٣ ، ١١٠٩ .

(١٥).هذا المثل في كتاب الأمثال (أبو عبيد القاسم بن سلام) تح : د. عبد المجيد قطامش ، ص ٥٤ ، وينظر : المستقصي في أمثال العرب (جار الله محمد بن عمر الزمخشري) : ٢/٦١ ، ١٨٣ .

(١٦).البيت في ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) تح : د. محمد حسين : ص١٥ ، وروايته :

(١٧). أفاد الملوك فأمناهم وأخرج من بيته ذا حزن

(١٨).المقاصد : ٢/ ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ .

(١٩).الاقتراح في علم أصول النحو (جلال الدين السيوطي) تح : د. محمود سليمان ياقوت : ٤٢٩ .

(٢٠).اللُّمع في العربية (أبو الفتح عثمان بن جني) تح : د. سميح أبو مُغلي : ٣٣ .

(٢١).الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (عبد اللّه بن محمد بن السيد البطليوسي) تح : مصطفى السقا ، و د. حامد عبد المجيد : ٣/ ١٧٢.

(٢٢).المقاصد : ٢/ ٥٤٠ ، و ٣/ ٣٢٣ .

(٢٣).شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور الأشبيلي) تح : د. صاحب أبو جناح : ١/ ١٦١ .

(٢٤).البيت من شواهد معاني القرآن (الفراء) : ٢/ ٧٣ ، ٤٢٤ ، ورواية الفراء بجر (مشيها) على أنّه بدل من (الجمال) ، وفي أدب الكاتب ، (عبد اللّه بن مسلم بن قتيبة) ٢٠٠ ، وأمالي الزجاجي : ١٦٦ .

(٢٥).فلابد من وجناء تهوي براكبٍ ...

(٢٦).المقاصد : ٢/ ٥٤٦ ، ٥٤٧ .

(٢٧).المقاصد : ٢/ ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ .

(٢٨).تحقيقات نحوية (فاضل السامرائي) : ٩٨ ، وينظر : المقتضب : ٤/ ١٢٨ .

(٢٩).في الكتاب : (إذا قلت)

(٣٠).ينظر : شرح كتاب سيبويه (أبو سعيد السيرافي) ، تح : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيّد علي : ١٠/٣ .

(٣١).المقاصد : ٤/ ٥١٥ ، ٥١٦ .

(٣٢).المقرب (علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور) ، تح : احمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري : ٦٨/١ .

(٣٣).ينظر : نفسه : ٤/ ٥١٦ ، شرح التسهيل (ابن مالك) : ٣/ ١٥ .

(٣٤).صحيح البخاري(محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري)– باب الترتيل في القراءة : ٦/ ١١٣ ، ونهايته في (الصحيح) : ((قد أتيناه))

(٣٥).القول في الكامل لابن الأثير : ١/ ٥٣٥ ، وروايته : ((نعم القتيل قتيلاً أصلح من بني وائل)) .

(٣٦).البيت من شواهد : درة الغواص في أوهام الخواص وشرحها و حواشيها و تكملتها ، (أبو محمد القاسم بن علي الحريري)، تح: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، ص ٥٦٤ .وروايته :

فنِعْمَ الخلف كان أبوك فينا وبئس الخلف خلف أبيك فينا

(٣٧).البيتان (لأبي بكر بن الاسود المعروف بابن الشعوب الليثي) في شرح المفصل (ابن يعيش) : ٤/ ٣٩٧ ، وشرح التصريح ٢/ ٧٩ ، ٨٠ ، وبلا نسبه في خزانة الأدب : ٩/ ٣٩٥ .

(٣٨).المقاصد : ٤/ ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ .

(٣٩).البيت لأبي طالب (رضي الله عنه) عمّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في ديوانه ، تح : د. محمد التوبخي ، ص٩١ ، وروايته في الديوان: وعرضت ديناً قدْ علمت بأنّه من خير أديان البرية دينا

(٤٠).المقاصد : ٤/ ٥١٨ ، ٥١٩ .

(٤١).أي قوله (ص) : ((فيسألها عن بعلها ، فتقول له : نعم الرجل من رجل ...)) وقد سبق تخريجهُ .

(٤٢).المقاصد : ٤/ ٥١٩ ، ٥٢٠ .

(٤٣).نفسه : ١/ ٦١٧ .

(٤٤).نفسه : ١/ ٦١٥ .

(٤٥).المقاصد : ١/ ٦١٥ .

(٤٦).المقاصد : ١/ ٦١٥ .

(٤٧).المقاصد : ١/ ٦١٥ .

(٤٨).المقاصد : ١/ ٦١٥ .

(٤٩).نفسه : ١/ ٦١٤ .

(٥٠).نفسه : ١/ ٦١٤ .

(٥١).نفسه : ١/ ٦١٣ .

(٥٢).ينظر : المقاصد : ٢/ ٥٤٧ .

(٥٣).المقاصد : ٢/ ٥٤٦ .

(٥٤).المقاصد : ٢/ ٥٣٠ .
(٥٥).المساعد لابن عقيل : ١/ ٢٠٦ .
(٥٦).الخصائص (أبو الفتح عثمان بن جني) ، تح : محمد علي النجار : ٢/ ٣٨٥ .
(٥٧).نفسه : ٣/ ٥٥٤ .
(٥٨).المقاصد : ٢/ ٣٠٨ .
(٥٩).نقسه : ٤/ ٥٢٠ .
(٦٠).نفسه : ٤/ ٥١٩ .
(٦١).المقاصد : ٤/ ٥١٩ .
(٦٢).ينظر : المقاصد : ٤/ ٥١٨ .
(٦٣).نفسه : ٤/ ٥١٨ .
(٦٤).المقاصد : ٤/ ٥١٦ .
(٦٥).المقاصد : ٤/ ٥١٥ .
(٦٦).المقاصد : ٤/ ٥١٥ .
(٦٧).الأصول : ١/ ١١٧ .
(٦٨).الكتاب : ٢/ ١٧٧ .
(٦٩).نفسه : ٢/ ١٧٧ .
(٧٠).شرح المفصل (ابن يعيش) : ٨٧/١ .
(٧١).المقتضب (المبرد) : ٢/ ١٤٨.
(٧٢).نُسب في الكتاب : ٢/ ١٤٢ ، لرؤبة ، ولم أجده في ديوانه .
(٧٣).نُسب للفرزدق ، ولم أعثر عليه في ديوانه ، وهو في الإنصاف : ١/ ٦٦ ، واللباب (العكبري) : ١/ ١٤٢ ، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة (المنسوب لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي) تح : د. طارق الجنابي ص ٣٣ .
(٧٤).ينظر : الإنصاف : ١/ ٦٥ .
(٧٥).ينظر : الإنصاف : ٦٥/١ .
(٧٦).ينظر : الكتاب (سيبويه) تح : عبد السلام محمد هارون : ٢/ ١٢٧ .
(٧٧).ينظر : الكتاب : ٢/ ١٢٧ .
(٧٨).من أمثلة الكتاب : ٢/ ١٢٧ .
(٧٩).ينظر : الإنصاف : ١/ ٤٦ .
(٨٠).ينظر : الإنصاف : ٤٤/١ .
(٨١).النحو الوافي (عباس حسن) : ٧٣/٢ .
(٨٢).المقتضب : ٤/ ١٢٨ .
(٨٣).نفسه : ٤/ ١٢٨ .
(٨٤).ينظر : المقاصد : ٢/ ٥٧ .
(٨٥).نفسه : ٥٥/٢ .
(٨٦).المقاصد : ٢/ ٥٥ .
(٨٧).المقاصد : ٢/ ٥٣ .
(٨٨).ينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : ٧/ ١٣٢ .
(٨٩).ينظر : شرح التسهيل (ابن مالك) : ٣/ ١٥ .
(٩٠).المقتضب (محمد بن يزيد المبرد) تح : محمد عبد الخالق عضيمة : ١٢٦/٤ .
(٩١).البيت في ديوان النابغة الذبياني ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم : ١٤٠ وروايته :
(٩٢).ينظر : الخلاصة النحوية (تمّام حسّان) ٨٣ ، ومقالات في اللغة ، والأدب (تمام حسان) : ٢/ ٢١٨ .
(٩٣).ينظر : تحقيقات نحوية : ١٠٢ .
(٩٤).كتاب الإيضاح (أبو علي الفارسي) ، تح : د. كاظم بحر المرجان : ١١٣ .
(٩٥).معاني الأبنية في العربية ، (فاضل السامرائي) ، ص ١٣٣ .

المصادر والمراجع

- الأصول في النحو (أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي) (ت٣١٦) تح: د عبد الحسين الفتلي (مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٩٦م ، ط٣) .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي) (ت ٥٢١) تح: د مصطفى السقا، و د.حامد عبد المجيد (مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٩٦م).

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري) (ت٥٧٧) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد (مطبعة السعادة ١٣٨٠- ١٩٦١م ، ط٤) .

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين (أبو البقاء العكبري) (ت٦١٦) تح: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (دار الغرب الاسلامي ، بيروت ١٩٨٦م ، ط١).
- الخصائص (أبو الفتح عثمان بن جنّي) (ت٣٩٢هـ) تح: محمد علي النجار (مطبعة دار الكتب المصرية، د.ت ، د.ط) .
- الكتاب ، كتاب سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) (ت١٨٠هـ) تح: عبد السلام محمد هارون (مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٨٨م ، د.ط).
- اللباب في علل البناء والإعراب (أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري) (ت٦١٦هـ) تح: غازي مختار طليمات (مطبعة المستقبل ، بيروت ١٩٩٥م ، ط١) .
- اللمع في العربية (أبو الفتح عثمان بن جني) (ت٣٩٢هـ) تح: د سميح أبو مغلي (دار مجدلاوي للنشر ، عمّان ١٩٨٨م ، د.ط) .
- المساعد على تسهيل الفوائد (بهاء الدين بن عقيل) تح : د محمد كامل بركات (دار الفكر ، دمشق ١٩٨٠م ، د.ط) .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي) (ت٧٩٠هـ) تح: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، و آخرون (جامعة أمّ القرى ، مكة المكرمة ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م ، ط١).
- المقتضب (أبو العباس محمد بن يزيد المبرد) (ت٢٨٥هـ) تح: د. محمد عبد الخالق عضيمة (القاهرة ، ١٩٩٤م ، د.ط).
- المقرب (علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور) (ت٦٦٩هـ) تح: د. أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري (١٩٧٢م ، ط١).
- النحو الوافي (عباس حسن) (دار المعارف ، مصر١٩٧٤م ، ط٣) .
- أمالي الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي) (ت٣٤٠) تح: عبد السلام هارون (دار الجيل ، بيروت ١٩٨٧م ، ط٢) .
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة (عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي) (ت ٨٠٢) .تح :د طارق الجنابي (مكتبة النهضة العربية : بيروت ، ١٤٠٧- ١٩٨٧م ، ط١) .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (عبد القادر بن عمر البغدادي) (ت١٠٩٣هـ) تح: عبد السلام محمد هارون (مطبعة المدني ، القاهرة ١٩٩٧م ، ط٤).
- درّة الغوّاص في أوهام الخواص وشرحها وحواشيها وتكملتها (أبو محمد القاسم بن علي الحريري) (ت٥١٦هـ) تح: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني ،(دار الجيل، بيروت ١٩٩٦م ط١) .

- ديوان أبي طالب عمّ النبي (صلى الله عليه وآله و سلم) تح:د محمد التونجي(دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٩٤م ، ط١).
- ديوان النابغة الذبياني ، تحـ : محمد أبو الفضل إبراهيم (دار المعارف ، ط٢) .
- ديون الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) تحـ : د . محمد حسين.
- شرح التسهيل (ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي) (ت٦٧٢هـ) تح: د عبد الرحمن السيد ، و د محمد بدوي المختون (د.م ، ١٩٩٠م ، ط١) .
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري) (ت٩٠٥هـ) تح: محمد باسل عيون السود (دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٠م ، ط١) .
- شرح الرضي على الكافية (رضي الدين محمد بن الحسن الاسيراباذي) (ت٦٨٨هـ) تح: يوسف حسن عمر (جامعة قاريونس ١٩٩٦م ، ط٢).
- شرح المفصّل للزمخشري (موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي) (ت٦٤٣هـ) تح: د أميل بديع يعقوب (دار الكتب العالمية ، بيروت ٢٠٠١م ط١).
- شرح المفصّل للزمخشري (موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي) (ت٦٤٣هـ) (الطبعة المنيرية) .
- شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور الأشبيلي) (ت٦٦٩هـ) تح: د صاحب أبو جناح (د.ت ، د.ط) .
- شرح كتاب سيبويه (أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان) (ت٣٦٨هـ) تح: أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي (دار الكتب العلمية ، لبنان ٢٠٠٨م ، ط١) .
- صحيح البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري) (ت٢٥٦هـ) د.تح(دار الفكر، استانبول ١٩٨١م ، د.ط) .
- كتاب الأمثال (أبوعبيد القاسم بن سلام) تحـ : د. عبد المجيد قطامش (دار المأمون للتراث ، بيروت ، ١٩٨٠م ، ط١) .
- كتاب الإيضاح (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي) (ت٣٧٧هـ) تح: د كاظم بحر المرجان(عالم الكتب، بيروت ١٩٩٦م ، ط٢) .
- كتاب معاني القرآن (أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط) (ت٢١٥هـ) تح: د هدى محمود قراعة (مطبعة المدني ، القاهرة ١٩٩٠م ، ط١) .
- معاني الأبنية في العربية (فاضل السامرائي) (دار عمار ، عمّان ، ٢٠٠٧م ، ط٢)
- معاني القرآن (أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء) (ت٧٠٢هـ) د.تح (دار عالم الكتب ، بيروت ١٩٨٣م ، ط٣) .
- مقالات في اللغة والأدب (تمّام حسّان) (مطابع الفاروق الحديثة ، القاهرة ٢٠٠٦م ، ط١).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (جلال الدين السيوطي) (ت٩١١هـ) تح: د . عبد العال سالم مكرم (مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٩٢م ، د.ط) .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي) (ت٩١١هـ) تح: أحمد شمس الدين (دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٨م ، ط١).

الخاتمة

توصل البحث إلى النتائج الآتية :

(١). الشاطبي عالم من علماء العربية المبرزين الذين أثروا الساحة الفكرية العربية بأبحاث تعالج قضاياها .

(٢). إيجازه في إيراد المسائل الخلافية والاكتفاء بذكر أهم الآراء التي قيلت فيها .

(٣). دفاعه عن الآراء التي يتبناها ابن مالك في خلاصته وتوجيهه لمقاصدها .

(٤). تظهر النزعة البصرية على الآراء التي يعتنقها .

Abstract

This paper deals with some issues of controversy grammar in the door of the names submitted in the book (the purposes healing in explaining the sum sufficient) to Abu Ishaq Ibrahim ibn Musa Shatby (d. 790), and this workbook is one of the annotations (MDGs son of the owner) is full of matters of dispute which have existed between the grammarians, where many of them cited Shatby Tdhaaifa, there is almost devoid of the door towards me, and clarity of this phenomenon in this workbook and the large Msaúlha, chose to research some of them in the door of the names submitted to be the starting point for study, and analysis. Praise be to Allah, Lord of the Worlds.